المحاضرة الثّانية عشر: التّفسير بالمأثور والتّفسير بالرّأي

أولا/ التَّفسير بالمأثور وحكمه:

التَّفسير بالمأثور هو الذي يعتمد على صحيح المنقول؛ من تفسير القرآن بالقرآن أو بالسُّنَّة؛ لأنَّها جاءت مبيّنة لكتاب الله أو بما رُوِيَ عن الصحابة؛ لأنَّهم أعلم الناس بكتاب الله أو بما قاله كبار التابعين؛ لأنَّهم تلقوا ذلك غالباً عن الصحابة، وقد ورد أنَّ الذين كانوا يتعلّمون القرآن كعثمان بن عفان وغيره إذا تعلّموا عن النبي ε عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم، ولذلك قالوا: فتعلمنا القرآن، والعلم، والعمل، جميعاً.

وكان الاختلاف بينهم لا يعدو أنْ يكون اختلافاً في التعبير مع اتحاد المعنى، نحو تفسيرهم (الصراط المستقيم) – الفاتحة 6– فقد قال البعض: هو القرآن، وقال البعض: هو الإسلام، فالقولان متفقان؛ لأنَّ دين الإسلام هو القرآن.

وكتفسيرهم لقول الله تعالى: (ثمّ أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابف بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير) – فاطر: 32–، فقد قال البعض: السابق هو الذي يصلي أول الوقت، والمقتصد الذي يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار، وقال البعض: السابق المحسن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة فقط، والظالم لنفسه مانع الزكاة.

أمَّا من حيث الحكم؛ فإنَّ التَّفسير بالمأثور يجب اتّباعه والأخذ به؛ لأنَّه طريق المعرفة الصحيح. وقد ورد عن ابن عباس قوله: التَّفسير على أربعة وجوه: "وجه تعرفه العرب من كلامها، ووجه لا يعذر أحد بجهله، ووجه يعلمه العلماء، ووجه لا يعلمه إلاَّ الله".

فالذي تعرفه العرب يرجع إلى لسانهم ببيان اللُّغة، والذي لا يعذر أحد بجهله ما يتبادر فهم معناه من النصوص التي لا لبس فيها، نحو قوله تعالى: (فاعلم أنّه لا إله إلاّ الله) – محمد: 19–.

وأمَّا ما يعلمه العلماء؛ فهو الذي يرجع إلى اجتهادهم المعتمد على الشواهد والدلائل دون مجرد الرَّأْي من بيان مجمل أو تخصيص عام، وأمَّا الذي لا يعلمه إلاَّ الله؛ فهو المغيبات كحقيقة قيام الساعة، وحقيقة الروح.

نماذج من المفسِّرين بالمأثور:

1/ الإمام الطّبريّ: هو أبو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن كثير بن غالب الطّبريّ، الإمام الجليل والمجتهد المطلق. وُلِدَ بطبرستان سنة 224هـ، ثم رحل في طلب العلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة، وطوّف في الأقاليم ثم ألقى عصاه واستقرّ ببغداد، وبها توفى سنة 310هـ.

هذا ويقع تفسيره المسمَّى بـ (جامع البيان في تفسير القرآن) في ثلاثين جزءً.

أمَّا طريقته؛ فتتجلّى في أنَّه إذا أراد أنْ يفسِّر آية من القرآن يقول: القول في تأويل قوله كذا وكذا، ثم يفسِّر آية ويستشهد على ما قاله بما يرويه بسنده إلى الصحابة أو التابعين من التَّفسير المأثور عنهم في هذه الآية، وإذا كان في الآية قولان أو أكثر فإنَّه يعرض لكل ما قيل فيها ويستشهد على كل قول بما يرويه في ذلك عن الصحابة أو التابعين، ثم هو لا يقتصر على مجرد الرّواية؛ بل يتعرَّض لتوجيه الأقوال ويرجّح بعضها على بعض، ويتعرَّض لناحية الإعراب إذا دعت الحال إلى ذلك، ويستنبط الأحكام التي يمكن أنْ تؤخذ من الآية، مع توجيه الأدلة وترجيح ما يختار، ويعني بالقراءات، ويرجّح بعضها على بعض، وذلك لمعرفته بجميع القراءات، ثم هو يخاصم بقوة أصحاب التَّفسير بالرَّأْي، ويدعو إلى العلم الراجع إلى الصَّحابة والتَّابعين.

2/ السمرقنديّ: هو أبو الغيث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقنديّ الفقيه الحنفي، المعروف بإمام الهدى، المتوفى سنة 375هـ.

يقع تفسيره المسمَّى بـ (بحر العلوم) في ثلاثة مجلدات، وهو موجود بدار الكتب المصريّة.

أمَّا طريقته؛ فإنَّه يفسِّر القرآن بالمأثور عن السلف، فيسوق الرّوايات عن الصحابة والتابعين، ولكنه لا يذكر إسناده إلى مَنْ يروي عنهم، وإذا ذكر الأقوال والروايات المختلفة لا يعقّب عليها ولا يرجّح .كما يفعل ابن جرير الطّبريّ ..

وبالجملة فالكتاب قيّم، جمع فيه صاحبه بين التَّفسير بالرّواية والتَّفسير بالدّراية، وغلب الجانب النقليّ فيه على الجانب العقليّ، ومن هنا عُدّ من كتب التَّفسير بالمأثور.

3/ الثعلبيّ: هو أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبيّ النيسابوريّ، المقرئ المفسِّر، كان حافظاً واعظاً، رأساً في التَّفسير والعربيّة، متين الدّيانة، توفى . رحمه الله تعالى . سنة 427هـ.

وقد سمَّى تفسيره (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)[1].

تحدَّث المؤلّف عن منهجه وطريقته فذكر اختلافه على العلماء منذ الصغر، واجتهاده في الاقتباس من علم التفسير الذي هو أساس الدِّين ورأس العلوم الشَّرعيّة، ومواصلته ظلام الليل بضوء الصباح، بعزم أكيد وجهد جهيد، حتى رزقه ما عرف به الحقّ من الباطل، والمفضول من الفاضل، والحديث من القديم، والبدعة من السُّنَّة، والحُجَّة من الشُّبهة.

1. انظر: شذرات الذهب، 230/3، ووفيات الأعيان، 37/1-38.

وظهر له أنَّ المصنفين في التَّفسير فِرَق على طُرق مختلفة، فرقة أهل البدع والأهواء، وفرقة أحسنت التأليف إلاَّ أنَّها خلطت أباطيل المبتدعين بأقوال السلف من الصالحين، وفرقة أقتصر أصحابها على الرواية والنقل دون الدّراية والنقد، وفرقة حذفت الإسناد الذي هو الركن والعماد، وفرقة جرّدت التَّفسير من الأحكام، وبيان الحلال والحرام.

وبعد، فإنَّ الذي يُفهم من كلام المؤلّف أنَّه ملتزم مذهب السلف في التَّفسير بالمأثور. هذا ويوجد التفسير المذكور بمكتبة الأزهر، مخطوطاً غير كامل.

4/ البغويّ: هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء[2]، والبغويّ الفقيه الشافعيّ، المحدّث المفسِّر، الملقب بـ "محي السُّنَّة" و"ركن الدِّين"، المتوفى سنة 516هـ.

وتفسيره هذا متوسط، سمَّاه (معالم التّنزيل) نقل فيه عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وكان البغويّ سالكاً سبيل السلف. صنَّف في تفسير كلام الله، وأوضح المشكلات في قول النبي ε، وروى الحديث واعتنى بدراسته، وصنَّف كتباً كثيرة، فمن تصانيفه: "شرح السُّنَّة في الحديث"، و"المصابيح في الحديث"، و"الجمع بين الصحيحين"، و"التهذيب في الفقه"، وقد بورك له في تصانيفه، ورُزِق فيها القبول، لحسن نيته[3].

5/ ابن عطية الأندلسيّ: هو أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عطية الأندلسيّ المغربيّ الغرناطيّ، وُلِدَ بالأندلس سنة 481هـ، وتوفى سنة 546هـ، وقد خلّف من المؤلفات كتاب التَّفسير المسمَّى بـ (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، وغيره من المؤلفات المفيدة.

إنَّ تفسير ابن عطية تفسير له قيمته العالية بين كتب التَّفسير، وعند جميع المفسِّرين، وذلك راجع إلى أنَّ مؤلّفه أضفى عليه من روحه العلميّة الفياضة ما أكسبه دقة ورواجاً وقَبولاً، وقد لخّصه مؤلّفه من كتب التَّفسير كلها، وتحرّى ما كان أقرب إلى الصحة منها، ووضع الكلّ في كتاب متداول بين أهل المغرب والأندلس[4].

إنَّ تفسير ابن عطية يقع في عشرة مجلدات كبار.

أمَّا منهج صاحبه؛ فإنَّه يذكر الآية، ثم يفسِّرها بعبارة عذبة سهلة، ويورد من التَّفسير بالمأثور ويختار منه في غير إكثار، وينقل عن ابن جرير الطّبريّ، ويناقش المنقول عنه أحياناً، وهو كثير الاستشهاد بالشعر العربيّ، كثير الاحتكام إلى اللُّغة العربيّة، والاهتمام بالصناعة النّحويّة، كما أنَّه يتعرّض كثيراً للقراءات.

---

[2] الفراء: نسبة إلى عمل الفراء وبيعها، والبغويّ نسبة إلى بلدة بخراسان بين مرو وهراة يقال لها: بغ، وهذه النسبة شاذة على خلاف الأصل.

[3] انظر: طبقات المفسرين للسيوطيّ، 13/1، والطبقات الكبرى لابن السبكي، 214/1.

[4] مقدمة ابن خلدون، ص 491.

يقول ابن تيمية: "تفسير ابن عطية خيرٌ من تفسير الزمخشريّ، وأوضح نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع وإنْ اشتمل على بعضها"[5].

6/ ابن كثير: هو الإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصريّ ثم الدمشقيّ، الفقيه الشافعيّ، قَدِمَ دمشق وله سبع سنين مع أخيه بعد موت أبيه. قال عنه الداودي في "طبقات المفسِّرين": "كان قدوة العلماء والحُفَّاظ، وعمدة أهل المعاني والألفاظ"[6].

كان مولده سنة 700هـ أو بعدها بقليل، وتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة، ودُفِنَ بمقبرة الصوفيّة عند شيخه ابن تيمية.

يُعَدُّ تفسير ابن كثير المسمَّى بـ (تفسير القرآن العظيم) من أشهر ما دُوِّنَ في التَّفسير المأثور، ويأتي في المرتبة الثانية بعد تفسير ابن جرير.

يمتاز ابن كثير في طريقته بأنَّه يذكر الآية ثم يفسّرها بعبارة سهلة موجزة، وإنْ أمكن توضيح الآية بآية أخرى ذكرها وقارن بين الآيتين حتى ينتهي المعنى ويظهر المراد، وهو شديد العناية بهذا النوع من التَّفسير الذي يُسمونه (تفسير القرآن بالقرآن)، ثم بعد أنْ يفرغ من هذا كلّه يشرع في سرد الأحاديث المرفوعة التي تتعلّق بالآية، ويبيّن ما يُحتج به وما لا يُحتج به منها، ثم يردف هذا بأقوال الصحابة والتابعين ومَنْ يليهم من علماء السلف.

7/ الثعالبيّ: هو أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبيّ الجزائريّ المغربيّ المالكيّ، الإمام الحُجَّة العامل، توفى سنة 876هـ[7].

يقول الثعالبيّ رحمه الله متحدّثاً عن تفسيره المسمَّى (الجواهر الحسان في تفسير القرآن): "فإني قد جمعت لنفسي ولك في هذا المختصر ما أرجو أنْ يُقِرّ به عيني وعينك في الدارين، فقد ضمّنته بحمد الله المهم مما اشتمل عليه تفسير ابن عطية، وزدته فوائد جمة من غيره من كتب الأئمة وثقات أعلام هذه الأُمَّة".

وجملة القول فإنَّ تفسير الثعالبيّ جامع لخلاصات كتب مفيدة، وليس فيه ما في غيره من الحشو المخلّ، والاستطراد المملّ، وهو عبارة عن مختصر لتفسير ابن عطية مع زيادة نقول من السابقين من المفسِّرين، وهو مطبوع في الجزائر في أربعة أجزاء.

---

[5] فتاوى ابن تيمية، 194/2.

[6] طبقات المفسرين: الداودي، ص 327.

[7] الضوء اللامع، 152/4.

8/ السيوطيّ: هو الحافظ جلال الدّين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطيّ الشافعيّ، صاحب المؤلَّفات النافعة، وُلِدَ في رجب سنة 849 هـ، وتوفي في سحر ليلة الجمعة التاسع عشر من جمادى الأولى 911هـ[8].

إنَّ السيوطيّ اختصر كتابه المسمَّى بـ (الدُّر المنثور في التَّفسير بالمأثور) من كتابه (ترجمان القرآن) الذي ألَّفه في وقت سابق، وضمّنه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف، ثم عاد فحذف الأسانيد في الدُّر المنثور مخافة الملل، وكلّ ما في الكتاب سرد الروايات عن السلف في التَّفسير بدون أنْ يعقّب عليها، فلا يعدّل، ولا يخرّج، ولا يضعّف، ولا يصحّح، فهو كتاب جامع فقط لِمَا يروى عن السلف في التَّفسير أخذه السيوطيّ من البخاريّ، ومسلم، والنسائيّ، والترمذيّ، وأحمد، وأبي داود، وابن جرير، وغيرهم مِمَنْ تقدّمه. فالكتاب يحتاج إلى تصفية حتى يتميّز غثّه من سمينه، وهو مطبوع في ستة مجلدات.

ثانيا/ التفسير بالرأي وحكمه:

وسأطرح هنا ثلاثة موضوعات:

الأول: موقف السلف من القول في التفسير.

الثاني: أنواع الرأي في التفسير.

الثالث: التفسير بين المأثور والرأي.

وسيتخلّل هذه الموضوعات مسائل عِدّة؛ كشروط القول بالرأي، وأدلة جواز الرأي في التفسير، وصور الرأي المذموم.... إلخ، وإليك الآن تفصيل هذه الموضوعات:

أولاً: موقف السلف من القول في التفسير:

التفسير بيان لمراد الله سبحانه بكلامه، ولما كان كذلك، فإن المتصدي للتفسير عرضة لأن يقول: معنى قول الله كذا.

ثم قد يكون الأمر بخلاف ما قال. ولذا قال مسروق بن الأجدع (ت: 63هـ): "اتقوا التفسير؛ فإنما هو الرواية عن الله عز وجل".

وقد اتخذ هذا العلم طابعاً خاصاً من حيث توقّي بعض السلف وتحرجهم من القول في التفسير، حتى كان بعضهم إذا سئل عن الحلال والحرام أفتى، فإذا سئل عن آية من كتاب الله سكت كأن لم يسمع.

ومن هنا يمكن القول: إن السلف – من حيث التصدي للتفسير – فريقان: فريق تكلّم في التفسير واجتهد فيه رأيه، وفريق تورّع فقلّ أو نَدُرَ عنه القول في التفسير.

وممن تكلم في التفسير ونُقِلَ رأيه فيه عمر بن الخطاب (ت: 23هـ) وعلي بن أبي طالب (ت: 40هـ) وابن مسعود

[8] شذرات الذهب، 8/51-55.

(ت: 33هـ) وابن عباس (ت: 67هـ) وغيرهم من الصحابة.

ومن التابعين وأتباعهم: مجاهد بن جبر (ت: 103هـ) وسعيد بن جبير (ت: 95هـ) وعكرمة مولى ابن عباس (ت: 107هـ) والحسن البصري (ت:110هـ) وقتادة (ت: 117هـ) وأبو العالية (ت: 93هـ) وزيد بن أسلم (ت: 136هـ) وإبراهيم النخعي (ت:96هـ) ومحمد بن كعب القرظي (ت:117هـ) وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم (ت:182هـ) وعبدالملك بن جريج (ت:150هـ) ومقاتل بن سليمان (ت:150هـ) ومقاتل بن حيان (ت:150هـ) وإسماعيل السدي (ت:127هـ) والضحاك بن مزاحم (ت:105هـ) ويحيى بن سلام (ت:200هـ)، وغيرهم.

وأما من تورّع في التفسير فجمعٌ من التابعين[9] من أهل المدينة والكوفة.

أما أهل المدينة، فقال عنهم عبيد الله بن عمر: لقد أدركت فقهاء المدينة، وإنهم ليغلظون القول في التفسير؛ منهم: سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع[10].

وقال يزيد بن أبي يزيد: "كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام – وكان أعلم الناس – فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع"[11].

وقال هشام بن عروة بن الزبير: "ما سمعت أبي يتأوّل آية من كتاب الله قطّ"[12].

وأمّا أهل الكوفة فقد أسند إبراهيم النخعي إليهم قَولَه: "كان أصحابنا – يعني: علماء الكوفة– يتّقون التفسير ويهابونه"[13].

هذا.. ولقد سلك مسلك الحذر وبالغ فيه إمام اللغة الأصمعي (ت: 215هـ)، حيث نقل عنه أنه كان يتوقّى تبيين معنى لفظة وردت في القرآن[14].

فما ورد عن هؤلاء الكرام من التوقي في التفسير إنما كان تورّعاً منهم، وخشية ألاّ يصيبوا في القول.

ثانياً: أنواع الرأي في التفسير:

الرأي في التفسير نوعان: محمود، ومذموم.

النوع الأول: الرأي المحمود.

إنما يحمد الرأي إذا كان مستنداً إلى علم يقي صاحبه الوقوع في الخطأ.

ويمكن استنباط أدلةٍ تدلّ على جواز القول بالرأي المحمود.

ومن هذه الأدلّة ما يلي:

---

[9] لم أجد نقلاً عن أحد من الصحابة يدل على أن مذهبه كهذا المذهب الذي برز عند التابعين.

[10] تفسير الطبري (ط شاكر)، 85/1.

[11] تفسير الطبري (ط شاكر)، 86/1.

[12] فضائل القرآن لأبي عبيد، 229.

[13] فضائل القرآن لأبي عبيد، 229.

[14] انظر في ذلك: الكامل للمبرد (تحقيق: الدالي) 928/2، 4135، تهذيب اللغة 14/1، إعجاز القرآن للخطابي (تحقيق: عبد الله الصديق) 42.

1- الآيات الآمرة بالتدبّر:

وردت عدّة آيات تحثّ على التدبّر؛ كقوله تعالى: (أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ القُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) -محمد: 24-، وقوله: (كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ) -ص: 29-. وغيرها من الآيات.

وفي حثِّ الله على التدبر ما يدلّ على أن علينا معرفة تأويل ما لم يُحجب عنا تأويله؛ لأنه محالٌ أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له: اعتبر بما لا فهم لك به[15].

والتدبّر: التفكّر والتأمّل الذي يبلغ به صاحبه معرفة المراد من المعاني، وإنما يكون ذلك في كلامٍ قليل اللفظ كثير المعاني التي أودعت فيه، بحيث كلما ازداد المتدبِّر تدبّراً انكشف له معانٍ لم تكن له بادئ النظر[16].

والتدبّر: عملية عقلية يجريها المتدبر من أجل فهم معاني الخطاب القرآني ومراداته، ولا شك أن ما يظهر له من الفهم إنما هو اجتهاده الذي بلغه، ورأيه الذي وصل إليه.

2- إقرارُ الرسول صلى الله عليه وسلم اجتهادَ الصحابة في التفسير: لا يبعد أن يقال: إن تفسير القرآن بالرأي نشأ في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي ذلك وقائع يمكن استنباط هذه المسألة منها، ومن هذه الوقائع ما يلي:

أ - قال عمرو بن العاص: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم عام ذات السّلاسِلِ، فاحتلمت في ليلة باردةٍ شديدة البرد، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيمّمت به، ثمّ صليت بأصحابي صلاة الصبح، فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك له، فقال: يا عمرو، صليت بأصحابك وأنت جُنُبٌ؟ قلت: نعم يا رسول الله، إني احتلمت في ليلة باردة شديدة البرد فأشفقت إن اغتسلت أن أَهْلَكَ، وذكرتُ قول الله:(وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ) -النساء: 29- فتيمّمْتُ، ثم صليت، فضحك ولم يقل شيئاً"[17].

في هذا الأثر ترى أن عَمْراً اجتهد رأيه في فهم هذه الآية، وطبّقها على نفسه، فصلى بالقوم بعد التيمم، وهو جنب، ولم ينكر عليه الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الاجتهاد والرأي.

ب - وفي حديث ابن مسعود، لما نزلت آية: (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ) -الأنعام: 82- قلنا يا رسول الله: وأينا لم يظلم نفسه، فقال: "إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح (يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) -لقمان: 13-"[18]، ترى أن الصحابة فهموا الآية على العموم، وما كان ذلك إلا رأياً واجتهاداً منهم في الفهم، فلما استشكلوا ذلك سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأرشدهم إلى المعنى المراد، ولم ينههم عن تفهّم القرآن والقول فيه بما فهموه. كما يدل على أنهم إذا لم يستشكلوا شيئاً لم يحتاجوا إلى سؤال الرسول.

---

[15] انظر: تفسير الطبري (ط شاكر)، 82/1- 83.

[16] التحرير والتنوير، 252/23.

[17] مسند الإمام أحمد، 203/4، 204، وأبو داود برقم 335، وانظر تفسير ابن كثير، 480/2، والدر المنثور، 497/2.

[18] أخرجه البخاري في أكثر من موضع، كتاب الإيمان ح/32، أحاديث الأنبياء/3360، 3428.

3- دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عباس: دعا الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عباس بقوله: "اللهم فقِّهه في الدين، وعلِّمه التأويل" وفي إحدى روايات البخاري: "اللّهم علّمه الكتاب"[19].

والتأويل: التفسير، ولو كان المراد المسموع من التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان لابن عباس مَزِيّةٌ بهذا الدعاء؛ لأنه يشاركه فيه غيره[20] ، وهذا يدلّ على أن التأويل المراد: الفهم في القرآن[21] ، وهذا الفهم إنما هو رأيٌ لصاحبه.

4- عمل الصحابة: مما يدل على أن الصحابة قالوا بالرأي وعملوا به ما ورد عنهم من اختلافٍ في تفسير القرآن؛ إذ لو كان التفسير مسموعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لما وقع بينهم هذا الاختلاف.

ومما ورد عنهم نصاً في ذلك قولُ صدّيق الأمة أبي بكر رضي الله عنه لما سئل عن الكلالة، قال: "أقول فيها برأيي؛ فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان"[22].

وكذا ما ورد عن علي رضي الله عنه لما سئل: هل عندكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيءٌ سوى القرآن؟ قال: "لا، والذي فلق الحبّة، وبرأ النسمة، إلا أن يُعطِي الله عبداً فهماً في كتابه"[23].

والفهم إما هو رأي يتولّد للمرء عند تفهّم القرآن؛ ولذا يختلف في معنى الآية فهم فلان عن غيره.

شروط الرأي المحمود في التفسير:

متى يكون الرأي محموداً؟

سبق في بيان حدِّ الرأي المحمود أنه ما كان قولاً مستنداً إلى علمٍ؛ فإن كان كذلك فهو رأيٌ جائز، وما خرج عن ذلك فهو مذموم.

ولكن.. هل لهذا العلم حدّ يُعْرَفُ به، بحيث يمكن تمييزه والتعويل عليه في الحكم على أيِّ رأيٍ في التفسير؟

لقد اجتهد بعض المتأخرين في بيان جملة العلوم التي يحتاجها من يفسر برأيه حتى يخرج عن كونه رأياً مذموماً.

فالراغب الأصفهاني (ت: القرن الخامس) جعلها عشرة علوم، وهي: علم اللغة، والاشتقاق، والنحو، والقراءات، والسّيَر، والحديث، وأصول الفقه، وعلم الأحكام، وعلم الكلام، وعلم الموهبة[24].

وجعلها شمس الدين الأصفهاني (ت: 749هـ) خمسة عشر علماً، وهي: علم اللغة، والاشتقاق، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والقراءات، وأسباب النزول، والآثار والأخبار، والسنن، وأصول الفقه، والفقه

---

[19] انظر: فتح الباري، 204/1، وانظر شرح ابن حجر، 204/1، 205.

[20] انظر: تفسير القرطبي، 33/1، وجامع الأصول، 4/2.

[21] انظر: فتح الباري، 205/1.

[22] انظر قوله في تفسير الطبري، (ط شاكر)، 53/8، 54.

[23] رواه البخاري، (فتح الباري، 246/1) وغيرها من المواضع التي ذكرها لهذا الحديث.

[24] انظر: مقدمة جامع التفاسير، 93-97.

والأخلاق، والنظر والكلام، والموهبة[25].

وقد ذكر الأصفهانيان أن من تكاملت فيه هذه العلوم خرج عن كونه مفسراً للقرآن برأيه (أي: المذموم).

وقد نبّه الراغب على أن "من نقص عن بعض ما ليس بواجبٍ معرفته في تفسير القرآن، وأحسّ من نفسه في ذلك بنقصه، واستعان بأربابه، واقتبس منهم، واستضاء بأقوالهم، لم يكن – إن شاء الله – من المفسرين برأيهم"[26] .

(أي: المذموم).

وفيما يظهر – والله أعلم – أن في ذكر هذه العلوم تكثّراً لا دليل عليه، مع ما على بعضها من ملاحظة؛ كعلم الكلام.

إن تكامل هذه العلوم أشبه بأن يكون شرطاً في المجتهد المطلق لا في المفسر؛ إذ متى يبلغ مفسر تكامل هذه العلوم فيه؟

ولو طُبق هذا الرأي في العلوم المذكورة لخرج كثير من المفسرين من زمرة العالمين بالتفسير، ولذا تحرّز الراغب بذكر حال من نقص علمه ببعض هذه العلوم، وبهذا يكون ما ذكره بياناً لكمال الأدوات التي يحسن بالمفسر أن يتقنها، وإن لم يحصل له ذلك فإنه يعمد إلى النقل فيما لا يتفق له.

ويظهر أن أغلب المفسرين على هذا السبيل، ولذا ترى الواحد منهم يُبرِز في تفسيره العلم الذي له به عناية؛ فإن كان فقيهاً – كالقرطبي، برز عنده تفسير آيات الأحكام.

وإن كان نحوياً – كأبي حيان – برز عنده علم النحو في تفسيره للقرآن.

وإن كان بلاغياً أديباً – كالزمخشري – برز عنده علم البلاغة في تفسيره للقرآن،... وهكذا.

هذا.. ويمكن القول بأن النظر في هذا الموضوع يلزم منه معرفة ما يمكن إعمال الرأي فيه، مما لا يمكن، ثم تحديد مفهوم التفسير لمعرفة العلوم التي يحتاجها المفسر برأيه.

أما التفسير فنوعان: ما جهته النقل، وما جهته الاستدلال.

والأول: لا مجال للرأي فيه، والثاني: هو مجال الرأي.

ومن التفسير الذي جهته النقل: أسباب النزول، وقصص الآي، والمغيبات، ويدخل فيه كلّ ما لا يتطرّق إليه الاحتمال؛ كأن يكون للفظ معنى واحدٌ في لغة العرب.

وأما التفسير من جهة الاستدلال فكل ما تطرّق إليه الاحتمال؛ لأن توجيه الخطاب إلى أحد المحتملات دون غيره إنما هو برأيٍ من المفسر، وبهذا برز الاختلاف في التفسير.

وأما مفهوم التفسير؛ فهو بيان المراد من كلام الله سبحانه وما يمكن أن يحصل به البيان فهو تفسيرٌ.

وبهذا يظهر أن كثيراً من العلوم التي ذكرها الأصفهانيان لا يلزمان في التفسير إلا بقدر ما يحصل به البيان، وما عدا

---

[25] انظر: حاشية 7، ص 148، من كتاب التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي، وقد استفاد شمس الدين من الراغب؛ كما يظهر بالموازنة بين قوليهما، وقد نقل عن شمس الدين كلّ من: الكافيجي في التيسير 145-148، والسيوطي في الإتقان، 185/4.

[26] انظر: مقدمة جامع التفاسير للراغب (تحقيق: أحمد فرحات) 96، وعنه نقل الكافيجي في التيسير، 148.

ذلك فهو توسّع في التفسير، بل قد يكون في بعض الأحيان به خروجٌ عن معنى التفسير، كما حصل للرازي (ت: 604هـ) في تفسيره، ولابن عرفه (ت: 803هـ) في إملاءاته في التفسير.

ثم اعلم أن هذه التوسعات إنما حصلت بعد جيل الصحابة والتابعين – في الغالب – وإنما كان ذلك بظهور أقسام العلوم – من نحوٍ وفقه وتوحيد وغيرها – وتَشَكّلها؛ مما كان له أكبر الأثر في توسيع دائرة التفسير، حتى صار كل عالمٍ بفنٍّ– إذا شارك في كتابة علم التفسير – يصبغ تفسيره بفنِّه الذي برّز فيه.

النوع الثاني: الرأي المذموم وصوره في التفسير:

الرأي المذموم في التفسير هو القول في القرآن بغير علم، سواءً أكان عن جهلٍ أو قصورٍ في العلم أم كان عن هوى يدفع صاحبه إلى مخالفة الحق، وقد سبق بيان ذلك مع أدلة النهي عنه.

ومن صور الرأي المذموم ما يلي:

1– تفسير ما لا يعلمه إلا الله:

وهو أحد أوجه التفسير التي أوردها ابن عباس، ويشتمل على أمرين:

أحدهما: تكييف المغيبات التي استأثر الله بعلمها؛ كتكييف صفاته سبحانه، أو غيرها من المغيبات.

ثانيها: تحديد زمن المغيبات التي ورد ذِكْرُ خروجها؛ كزمن خروج الدابة، أو نزول عيسى، أو غير ذلك.

فهذه الأشياء لا سبيل للبشر إلى معرفتها؛ فمن زعم أنه قادرٌ على ذلك فقد أعظم الفرية على الله.

2- من ناقض التفسير المنقول أو أعرض عنه:

يشمل التفسير المنقول: كل ما نُقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو أصحابه أو التابعين وأتباعهم، فمن أقدم على التفسير دون الرجوع إلى التفسير المنقول فإنه سيقع في الرأي المذموم؛ لأن جُزءاً من التفسير لا يمكن معرفته إلا عن طريق النقل عنهم؛ كأسباب النزول، وقصص الآي، وناسخها... وغيرها.

3- من فسر بمجرد اللغة دون النظر في المصادر الأخرى:

إن التسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية، من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن وغيرها؛ مُوقِعٌ في الخطأ، فمن لم يُحكّم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطه، ودخل في زمرة من قال برأيه المذموم[27].

واعتماد اللغة فقط دون غيرها من المصادر، هو أحد أسباب الخطأ الذي يقع في التفسير، كما حكى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية[28].

4- أن يكون له رأي فيتأول القرآن على وفق رأيه[29]:

---

[27] انظر: تفسير القرطبي 34/1 (بتصرف).

[28] انظر: مقدمة في أصول التفسير، (تحقيق: عدنان زرزور)، ص 81.

[29] انظر: تفسير القرطبي 33/1، ومقدمة في أصول التفسير، ص 81 وما بعدها.

ويكثر هذا عند أهل الأهواء والبدع، حيث أنهم يعتقدون الرأي، ثم يبحثون عن دليله، وقد يحرّفون الكلم عن مواضعه ليوافق آراءهم، ولو لم يكن لهؤلاء هذا الاعتقاد والرأي لما فسر القرآن بهذه التفسيرات المنحرفة.

ويقع خطأ أولئك على أقسام:

الأول: الخطأ في الدليل والمدلول: وذلك أن المفسر يستدل لرأيه بدليل، ويكون رأيه الذي استدل له باطلٌ فيستلزم بطلان دلالة الدليل على المستدل له.

ومثال ذلك أن المعتزلة اعتقدوا أن الله سبحانه لا يُرى في الآخرة، وهذا باطل، ثم استدلوا لهذا بقوله تعالى: (لَن تَرَانِي) -الأعراف: 143- فجعلوا (لَن) لتأبيد النفي، وهذا غير صحيح في هذا الموضع.

ومثاله كذلك استدلال بعض المتصوفة على جواز الرقص وهو حرام بقوله تعالى: (ارْكُضْ بِرِجْلِكَ) -ص: 42-[30].

فالرّقص حرام، والآية لا تدل عليه لا من قريب ولا من بعيد.

الثاني: الخطأ في الاستدلال لا في المدلول: وفي هذا يكون المدلول بذاته صحيحاً، ولكن حَمْل الآية عليه لا يصح.

ومثاله ما فسر به بعضهم قوله تعالى: (إِنَّ اللهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غَرْفَةً بِيَدِهِ) -البقرة: 249-.

حيث قال: "هذه الآية مَثَلٌ ضربه الله للدنيا، فشبهها الله بالنهر، والشارب منه بالمائل إليها المستكثر منها، والتارك لشربه بالمنحرف عنها والزاهد فيها، والمغترف بيده غرفة بالآخذ منها قدر الحاجة، وأحوال الثلاثة عند الله مختلفة"[31].

فهذا الكلام من حيث هو في ذاته مجرداً عن الآية كلام صحيح، ولكنّ جَعْلَهُ تفسيراً للآية خطأٌ ظاهرٌ، ولذا قال القرطبي (ت: 671هـ) معلقاً على هذا القول: "ما أحسن هذا لولا ما فيه من التحريف في التأويل، والخروج عن الظاهر، ولكن معناه صحيح من غير هذا"[32].

وبعد.. فهذه بعض صور التفسير بالرأي المذموم. والله أعلم.

التفسير بين الأثر والرأي:

لقد ظهر من خلال الأمثلة الدالة على جواز الرأي أن الرأي قد برز في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، وإن كان قليلاً، ثم اتسع وانتشر أكثر في عهد الصحابة ومَنْ بعدهم.

كما ظهر أن مِن الصحابة والتابعين وأتباعهم مَنْ فسروا القرآن برأيهم، فهل نُسمِّي ما ورد عنهم تفسيراً بالمأثور، وما ورد عن غيرهم تفسيراً بالرأي؟

إن تقسيم التفسير على هذا النحو فيه نظر[33]، وذلك لأمرين:

---

[30] انظر: تفسير القرطبي، 215/15.

[31] تفسير القرطبي، 251/3.

[32] تفسير القرطبي، 251/3.

[33] قد فصلت القول في مصطلح التفسير بالمأثور، انظر مجلة البيان عدد 76.

الأول: أن أغلب من قسّم هذا التقسيم جعل حكم المأثور وجوب الأخذ به على إطلاقه، مع أن بعضهم يحكي خلاف العلماء في قبول أقوال التابعين، كما ينسى حكم ما اختلفوا فيه: كيف يجب الأخذ به مع وجود الاختلاف بينهم؟

الثاني: أن في ذلك تناسياً للجهد التفسيري الذي قام به السلف، وتجاهلاً لرأيهم في التفسير الذي يُعَدّون أول من بذره وأنتجه.

إن هؤلاء السلف قالوا في القرآن بآرائهم، كما قال المتأخرون بآرائهم، ولكن شتان بين الرأيين؛ فرأي السلف هو المقدّم بلا إشكال.

إن المقابلة بين التفسير بالمأثور "على أنه تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بأقوال الصحابة، ثم بأقوال التابعين" والتفسير بالرأي "على أنه ما عدا ذلك" خطأ محضٌ لا دليل عليه من قول السلف أو من العقل.

إن تسمية تفسير السلف تفسيراً بالمأثور باعتبار أن طريق الوصول إليه هو الأثر تسميةٌ لا غبار عليها، وهو بهذا لا يقابل التفسير بالرأي، بل التفسير بالرأي ممتزج فيه؛ لأن من تفسيرهم ما هو نقلٌ لا يصح تركه أو إنكاره؛ كأسباب النزول، ومنه ما هو استدلال وقولٌ بالرأي، وكلا هذين عنهما؛ إنما طريقنا إليه هو الأثر.

كتب التفسير بين الرأي والأثر:

بناءً على ما وقع من مقابلة التفسير المأثور بالتفسير بالرأي، وقع تقسيم التفاسير إلى تفاسير بالمأثور وتفاسير بالرأي، وفي هذا التقسيم نظر، وذلك في أمرين:

الأول: أنه قَلّ أن تترك التفاسير المعتبرة أقوال السلف، بل تحرص على حكايتها، ومع ذلك تجد أن بعض هذه التفاسير حُكِمَ عليه بأنه من التفسير بالمأثور والآخر من التفسير بالرأي[34].

والصواب أن يقال: إن المفسر الفلاني مكثر من الرواية عن السلف مكثر من الاعتماد على أقوالهم، والآخر مقلّ من الرواية عنهم أو الاعتماد عليهم.

الثاني: أن من حُكِمَ على تفسيره بأنه من التفسير بالمأثور قد حِيفَ عليه وتُنُوسي جهده الخاص في الموازنة والترجيح بين الأقوال التي يذكرها عن السلف، وأشهر مثالٍ لذلك إمام المفسرين ابن جرير الطبري، حيث يعدّه من يقابل بين التفاسير بالمأثور والتفسير بالرأي من المفسرين بالأثر، وهذا فيه حكم قاصرٌ على تفسير الإمام ابن جرير، وتعامٍ أو تجاهلٌ لأقواله الترجيحية المنثورة في كتابه.

هل التفسير منسوب إليه أم إلى من يذكرهم من المفسرين؟!

---

[34] انظر على سبيل المثال محمد حسين الذهبي في كتابه (التفسير والمفسرون) وتقسيمه التفاسير بين المأثور والرأي من غير أن يورد ضابطاً يمكن التعويل عليه في هذا التقسيم، وقد قلّده آخرون في هذا من غير استدراك ولا تعقيب.

فإذا كان تفسيره هو؛ فأين أقواله وترجيحاته في التفسير؟!

أليست رأياً له؟

أليست تملأ ثنايا كتابه الكبير؟!

بل أليست من أعظم ما يميّز تفسيره بعد نقولاته عن السلف؟!

إن تفسير ابن جرير من أكبر كتب التفسير بالرأي، غير أنه رأي محمود؛ لاعتماده على تفسير السلف وعدم خروجه عن أقوالهم، مع اعتماده على المصادر الأخرى في التفسير.

كما أن تفسيره من أكبر مصادر التفسير المأثور عن السلف، وفَرْقٌ بين أن نقول: فيه تفسير مأثور، أو أن نقول: هو تفسير بالمأثور؛ لأن هذه العبارة تدل على أنه لا يذكر غير المأثور عن السلف، وتفسير ابن جرير بخلاف ذلك؛ إذ هو مع ذكر أقوالهم يرجّح ويعلّل لترجيحه، ويعتمد على مصادر التفسير في الترجيح.

ولكي يَبين لك الفرق في هذه المسألة: وازن بين تفسيره وتفسير عَصْرِيِّهِ ابنِ أبي حاتم (ت: 327هـ) الذي لا يزيد على ذكر أقوال السلف، وإن اختلفت أقوالهم فلا يرجح ولا يعلق عليها، أليس بين العالمين فرق؟